

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣م بتعديل المادتين ٥ و ٦٢ فقرة «٣»
من قانون المصارف رقم ٤ لسنة ١٩٦٣م
المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١م

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م ،
وعلى قانون المصارف رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ م المعدل بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٧١ م ،
وبناء على ما عرضه وزير الخزانة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي

المادة الاولى

يستبدل بنص المادتين (٥) و (٦٢) فقرة - ٣ - النص الآتي : -

مادة (٥)

« يتولى مجلس ادارة المصرف تصريف أموره ومباشرة السلطات المخولة
للمصرف وفقاً لاحكام هذا القانون ويضع المصرف اللوائح الداخلية المتعلقة
بعملياته وبالشئون المالية والادارية ونظام موظفي المصرف وغير ذلك من النظم
الكفيلة بتحقيق الأغراض المنصوص عليها في هذا القانون وتصدر هذه اللوائح
بقرار من الوزير .

ويجوز لمجلس الادارة أن يفوض بعض اختصاصاته الى لجنة او أكثر
من بين اعضائه .

مادة (٦) فقرة «٣» :

٣ - أى شخص اذا كانت المعاملة تتضمن التراماً على المصرف بمبالغ
يزيد مجموعها على ٢٠ ٪ من رأسماله مضافاً اليه احتياطي رأس
المال والاحتياطيات غير المخصصة .

صفحة ١٥٠٩

العدد ٣٠

ويؤثر تغيير هذه النسبة في الحدود وبالأوضاع والشروط التي يحددها
مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي .

المادة الثانية

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر بالجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

الرائد / عبد السلام أحمد جلود

رئيس مجلس الوزراء

محمد الزروق رجب

وزير الخزانة

صدر في ٢١ ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ

الموافق ٢٤ مايو ١٩٧٣ م